

## المقدمة

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على خير رسله وأكرم أنبيائه سيدنا محمد صلاةً وسلاماً يليقان بمقام أمير الأنبياء وسيد المرسلين، وآله وصحبه ومن اهتدى بهدبهم إلى يوم الدين. وبعد:

فإن البحث يثبت أن الأعمال المصرفية بمفهومها الواسع كانت تجد طريقها للظهور في مختلف الظروف الاقتصادية ومختلف العصور، إلا أن الأمر الجدير بالتقدير في هذا المجال، هو أن الأعمال المصرفية لم ينتظم عقدها بشكله المنسق المتآلف في منظومة اقتصادية لخدمة عملية التنمية إلا مع تكامل التكوين المصرفي الحديث، الذى تبلورت صورته في ظلال عصر النهضة الأوربية تبعاً للظروف والاحتياجات الاقتصادية في ذلك الوقت. ولقد كان مفيداً الإحاطة بصورة عامة بشيء مما عرفه الأقدمون من فنون في هذا المجال، بغرض كشف الجوانب المضيئة في ميدان النشاط المصرفي الذى عرفه الناس آنذاك وتعاملوا به في عصور مختلفة، خاصة عصر ازدهار الحضارة الإسلامية، وهذا سوف يساعد على إثبات حقيقة كون هذه الأعمال في واقعها أعمالاً تابعة للمستوى الاقتصادي السائد، حيث يوجد الاستقرار وتتسع المبادلات التجارية، وأنها قادرة على التكيف والتلاؤم مع الأوضاع والظروف وإن اختلفت الأشكال والأفكار والفلسفات. ومن هنا فإن المصارف الإسلامية لم تنشأ من فراغ بل جاءت تواصلاً مع عصر ازدهار الحضارى للإسلام، وامتداداً لاجتهادات الفقهاء والعلماء في مجال فقه المعاملات-

وهذا يؤكد خصوصيتها وتميزها- وأنها جاءت تطويراً للأعمال المصرفية الحديثة ومكملة لها وهى فى أوج تقدمها التقنى، ولكن بأدوات متنوعة ووسائل منهجية تتفق مع الشرع، ولكل منها أليتها لتحقيق غايات أسمى وأشمل للعمل المصرفى.

وتبرز الطبيعة الخاصة لأداء المصارف الإسلامية من خلال أساليب استخدامات الأموال المتاحة لديها وتشغيلها فى خدمة التنمية الاقتصادية، فيتعاظم المردود الاقتصادى سواءً على مستوى الأموال المتاحة لديها أم على مستوى التنمية، بزيادة حجم الاستثمارات وتنوعها، والعمل على احترام قيمة العمل، ورأس المال، والحد من المخاطرة، واحتمالات الخسائر، والمساعدة على الاستقرار النقدى، وإزالة الآثار السلبية لنظام الفوائد وانعكاساته على المستوى الفردى والقومى.

من هنا تم اختيار عنوان البحث: "الأداء الاقتصادى للمصارف الإسلامية وأثره فى عملية التنمية الاقتصادية"، وهذا الموضوع رغم اتساع نطاقه، حيث يتعلق بنظام مصرفى قائم - نظام مصرفى تقليدى ونظام مصرفى إسلامى بديل مختلف فى طبيعته والأسس التى يرتكز عليها، وكلاهما نظام متكامل فكراً وتطبيقاً وتأصيلاً - إلا أن الباحث سيحرص على مناقشة جوانبه بإيجاز غير محل وتدرج موضوعى فى طرح قضاياها، والتزاماً بهذا المنهج فسيتم تقسيمه إلى جزئين:

**\* الجزء الأول: وتم تقسيم البحث فيه إلى ثلاثة فصول:**

**الفصل الأول:** ويتناول الباحثُ فيه التواصل الحضارى للأعمال المصرفية وذلك فى مبحثين: أولهما: يناقش فيه الباحثُ نشأة الأعمال المصرفية وتطورها، ويشتمل على ثلاثة مطالب، أولها: الأعمال المصرفية المشابهة فى حضارات ما قبل الإسلام، والثانى: الأعمال المصرفية فى ظل الحضارة الإسلامية، والثالث: الأعمال المصرفية الحديثة. والمبحث الثانى: ويتناول فكرة المصارف الإسلامية وتطورها، ويناقشه الباحث فى أربعة مطالب: أولها: الأسس النظرية التى قامت عليها المصارف الإسلامية، وثانيها: تطور الفكرة خلال التطبيق، وثالثها: ماهية المصارف

الإسلامية ومفهومها فكرياً وعملياً وقانونياً، ورابعها: اجتهادات وفتاوى شرعية في الربا والفوائد المصرفية. وبعد الإجابة عن جميع التساؤلات والفروض التي ترد في هذا الفصل سوف يخلص الباحث بنهايته إلى نتائج مهمة في سياق الموضوع .

وأما الفصل الثاني: ويتناول الباحث فيه الأداء الاقتصادي للمصارف الإسلامية من خلال الودائع المصرفية المتاحة والاستثمارات المتنوعة بصفته النشاط الرئيس الذي تقوم عليه تلك المصارف وذلك في ثلاثة مباحث: أولها: يناقش الباحث فيه الأداء الاقتصادي وعملية التنمية الاقتصادية، واشتمل على مطلبين: يتعرض الأول: لمفهوم الأداء الاقتصادي، والثاني: أثر المصارف في عملية التنمية، والبحث الثالث: يتناول المصادر المالية بالمصارف الإسلامية وخاصة " الإيداعات" والتي تأخذ صوراً تقليدية تتمثل في الحسابات الجارية والادخار الاستثماري والودائع الاستثمارية، إلا أنها جاءت في المصارف الإسلامية بمفهوم وعلاقة خاصة لا تقوم على نظام الفوائد وتعتمد أساس عقد المضاربة الشرعية بين المصرف والمتعامل، إذ فيه يكون المودع رب مال والمصرف مضارباً في أموال المودعين . وأما البحث الثالث: فيناقش الباحث فيه الصيغ الاستثمارية التي تمارسها المصارف الإسلامية لاستخدامات الأموال المتاحة لديها وتشغيلها، ويتضمن هذا البحث مناقشة موضوعية، فقهية واقتصادية، عملية وتطبيقية لتلك الصيغ الاستثمارية التي تقوم عليها أساليب الاستثمار على غير أساس نظام الفائدة. وسوف تتضمن مناقشة مفهوم الاستثمار، والأسس التي يقوم عليها، وخصائصه وأهدافه، ثم الصيغ الأكثر شيوعاً في التطبيق العملي وأهمها: بيوع المربحات، والبيوع المؤجلة، والمشاركات، والإجارة، والمضاربة، والمزارعة، والمساقاة، والمغارسة، ثم الوكالة. ويناقش الباحث في كل صيغة منها: مفهومها، والأسس التي تحكم الاستثمار بها وخصائصها، والآلية التي تقوم عليها في منظومة العمل بالمصارف الإسلامية، وبعد الإجابة عن جميع الفروض والتساؤلات التي ترد بهذا الفصل يخلص الباحث بنهايته إلى نتائج مهمة.

وأما الفصل الثالث: ويتناول الباحث فيه المصادر المالية بأنواعها واستخداماتها ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، ويتسع ذلك ليشمل النظرية الفكرية للمصارف الإسلامية، والتطبيق العملي للدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية، من خلال الأساليب الاستثمارية المجازة شرعاً التي تتبعها المصارف الإسلامية، وتأثيرها في الحياة الاقتصادية، والمردود المصاحب لذلك في حالة الأخذ بالصيغ الاستثمارية التي أقرها الفقه الإسلامي، وذلك في ثلاثة مباحث: أولها مصادر الأموال واستخداماتها في النظام المصرفي التقليدي، وثانيها: مصادر الأموال المتاحة واستخداماتها في المصارف الإسلامية، وأما المبحث الثالث: فيتناول الآثار الاقتصادية للأداء الاقتصادي المتوقع للمصارف الإسلامية، ليوضح الأفضلية الاقتصادية لنظام يقوم على المشاركات بالنسبة لعملية التنمية، والاختلاف الجذري للنظام الإسلامي عن النظام التقليدي وجدواه في إزالة الآثار السلبية لنظام الفائدة، وأدوات السياسة النقدية المرتبطة بإلغاء نظام الفائدة والبدائل التي تتماشى مع نظام المشاركة. ويخلص الباحث إلى نتائج مهمة بنهاية مناقشة قضايا هذا الفصل.

### دوافع اختيار موضوع البحث

هناك دوافع أساسية شجعت الباحث على اختيار موضوع "الأداء الاقتصادي للمصارف الإسلامية وأثره في عملية التنمية - دراسة فقهية اقتصادية"؛ كالتالي:

١ - مدى حاجة الدراسات الفقهية والاقتصادية لهذا النوع من الدراسات كإطلالة على تجربة المصارف الإسلامية، حيث يحاول الباحث أن يوازن بين فقه النظرية - ويتمثل في مدى شرعية الأوعية الادخارية والأدوات الاستثمارية بعلاقتها الخاصة مع المتعاملين - وفقه التجربة - ويتمثل في التطبيق العملي في منظومة العمل - للخروج بدور اقتصادي إيجابي وفعال للمصارف الإسلامية.

٢ - مدى حاجة تلك المصارف إلى إبراز أهم الأصول العملية وصولاً إلى الأداء

الأمثل، وتحقيق مستوى عادل من الربحية، وتنمية المجتمع، واحترام قيمة العمل ورأس المال كما حث عليه الإسلام.

٣- إلقاء الضوء على الأوعية الادخارية المتاحة، والأدوات والصيغ الاستثمارية في التطبيق العملي بشكل تمتزج فيه النظرية مع التطبيق في منظومة متناسقة.

٤- اختبار صلاحية نظام المشاركة - كأحد الأسس الرئيسة التي قامت عليها نظرية المصارف الإسلامية - وذلك لإحداث تنمية حقيقية، والحد من الآثار السلبية لنظام الفوائد.

٥- توافر مجموع من الخبرات العملية والدراسات في مجال المصارف الإسلامية مكنت الباحث من التعمق في وصف القضايا وتحليل النتائج التي توصل إليها البحث.

٦- الممارسة العملية ومعايشة الواقع، وقد أتاح ذلك للباحث فرصة توصيف المشكلات، والحصول على المعلومات اللازمة، ورصد آلية العمل وتحديد جوانبها ومعاييرها، والضوابط الرقابية اللازمة.

٧- تقديم رؤية واضحة المعالم عن منظومة العمل بالمصارف الإسلامية لإفادة الباحثين والدارسين، ومساعدة أهل العلم في هذا المجال والمجالات المصاحبة.

### **مشكلة البحث وتشتمل على الآتى:**

١- الإحساس بوجود مشكلة: فعلى الرغم من استخدام المصارف الإسلامية لأحدث أدوات التقنية الآلية في مجال العمل المصرفي، ودعم أدوات العمل ووسائله، وسرعة تقديم الخدمات المصرفية وأحدثها وأوسعها انتشاراً، وكذلك إعداد وتنظيم البيانات والحصول عليها وتدوين النتائج، إلا أن الواقع يشير إلى أن المصارف الإسلامية لم تحقق كل الأسس التي قامت عليها ونادى

بها روادها، حيث لم يتناسب الأداء الاقتصادى لها بعد ومستوى الحرص على الأخذ بأساليب التقنية الحديثة.

٢ - مظاهر المشكلة: وهناك مجموعة من الظواهر التى تدل على وجود مشكلة ما فى الأداء الاقتصادى للمصارف الإسلامية ويتناول ذلك ما يلى:

- عدم وجود رؤية واضحة للمفهوم الاقتصادى للمؤسسات التى يجب عليها أن تعمل فى إطار مفاهيم شرعية.

- الوقوف بالأوعية الادخارية عند حدودها التقليدية وإن اختلفت فى طبيعتها.

- محدودية إحداث تطویر فى الأدوات الاستثمارية المعمول بها بالدرجة التى تلاحق النشاط الاقتصادى المعاصر.

- وجود فوارق جوهرية فى طبيعية وتكوين المصادر والاستخدامات بين النظامين التقليدى والإسلامى.

وإذا ما أخذ بالأدوات الاستثمارية على المستوى القومى فإن ذلك سوف يؤدى إلى معالجة المشكلات الاقتصادية المعاصرة.

**أهمية موضوع البحث: يستمد البحث أهميته من الآتى:**

١ - الأهمية للعاملين والإداريين فى المصارف الإسلامية:

سوف تحتوى الدراسة على مجموعة مهمة من التوصيات والتوجيهات التى يأمل الباحث أن تفيد صانعى القرار الاقتصادى فى المصارف الإسلامية، مما ينعكس أثره الإيجابى على مستويات العاملين، وعلى أساليب تشغيل الأموال فى المصارف الإسلامية، وتوظيفها، بما يخدم التنمية، وأيضاً على أساليب وطرق علاج أوجه القصور.

٢ - الأهمية للمجتمع:

تعطى الدراسة رؤية واضحة عن المصارف الإسلامية والعمق الحضارى لها.

وتؤكد أن الأبحاث والدراسات لا تألو جهداً في سبيل الرقى بأداء المصارف الإسلامية وأساليبها، بما يؤدي إلى تحقيق فعاليتها في خدمة المجتمع والبشرية بأسرها، كذلك يأمل الباحث عند الأخذ بتوصيات البحث أن يكون لها مردود إيجابي على المجتمع .

### ٣- الأهمية لمكتبة الاقتصاد الإسلامي العربية:

يأمل الباحث أن يكون هذا البحث دعماً حقيقياً وملموساً لمكتبة الاقتصاد العربية في مجال الدراسات التطبيقية في المصارف الإسلامية، وعوامل دعمها والنهوض بمستواها، حيث تفتقد المكتبة العربية إلى مثل هذه النوعية من الدراسات التطبيقية بشكل متجدد ومتلاحق .

### تحديد المشكلة:

من واقع التساؤلات التي وردت في سياق البحث وفي المناقشات التي قام عليها أمكن إجراء صياغة للمشكلة على النحو التالي: "ما الأهمية الاقتصادية للطبيعة التي تتميز بها المصارف الإسلامية الناجمة عن خصوصية الوسائل والأدوات والأساليب المصرفية التي تتبعها والتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؟".

### الفروض والتساؤلات:

تقوم فروض الدراسة وتساؤلاتها على ما يلي:

- أن للمصارف الإسلامية عمق حضارى نابع من فقه المعاملات، وأنها تطوير للنظام المصرفي الحديث .

- أن علاقة المصارف والمتعاملين علاقة تعاقدية متبادلة أساسها عقد المضاربة الشرعية وعقد المشاركة، وهى رؤية خاصة تميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية.

- تتعدد صيغ الاستثمار بالمصارف الإسلامية وتتنوع وفق الظروف البيئية

ومتطلبات المجتمع والحالة الاقتصادية، ولكل صيغة آليتها وجوانبها التطبيقية بما يعكس خصوصية العملية الاستثمارية بالمصارف الإسلامية بينما تعتمد المصارف التقليدية أساساً واحداً هو الفائدة المدينة والفائدة الدائنة.

- أن أساليبها الاستثمارية لا بد وأن تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وأن مدخرات متعاملها يجب أن توجه نحو مشروعات استثمارية تعزز مسيرة التنمية في مجتمعاتها، لتحقيق التوازن الاقتصادي وإزالة الآثار السلبية لنظام الفائدة.

- أنها لا تتوقف عند حدود توجيه أموالها للتمويل الاستثماري والاستهلاك المحلي، وتقوم بالاستثمار خارج الحدود، والدخول في شركات استراتيجية، وبسبب محدودية الفرص الاستثمارية محلياً .

- أن لاستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية تأثير إيجابي في أدوات السياسة النقدية خاصة عند الأخذ بنظام المشاركة.

- يجب الحد من تأثير المتغيرات البيئية ذات التأثير السلبي على نمو الأنشطة الاستثمارية وبالتالي على تحسين الأداء الاقتصادي للمصارف الإسلامية.

### **طريقة البحث:**

#### **١- عرض موضوع البحث:**

يناقش الباحث الموضوع في تدرج يراعى المنطلقات التالية:

- يتم التركيز على بعض الصور الرئيسة في الأعمال المصرفية التي لا تبعد كثيراً عن العمل المصرفي، والتي تعتبر مظاهر مصرفية في حضارات الأقدمين، وذلك يمثل تواصلًا حضاريًا للأعمال المصرفية كنشاط تابع للظروف والأوضاع المختلفة وليس صانعًا لها.

- أن التعامل بين الناس في مجال النشاط المصرفي بأشكاله الملائمة لعصر فجر الإسلام، قد فاق كثيراً ما عرفه الرومان في أعلى مراحل تقدمهم، بل إن بعض

أشكال العمل المصرفي قد فاق الصور والأشكال التي عرفها الأوروبيون مما يعد البداية الأولى للعمل المصرفي الحديث.

- الأطوار التي مرت بها الأعمال المصرفية إلى أن ظهرت المصارف التقليدية تؤكد أنها لم تكن مجرد فكرة خطرت على ذهن فرد فقام بتنفيذها، بل إن التطورات الاقتصادية هي التي اقتضت وجودها حتى اتخذت أشكالاً متعددة حسب طبيعة تكوينها والتطورات الاقتصادية وبيئة العمل، وهذا يعزز أن الانتقال الحضاري بين العصور لم يأت فجأة، وإنما أخذ الشكل التدريجي بين الحضارات الإنسانية حتى استقرت الأعمال المصرفية في ثوبها المعاصر، وأخذت شكلاً متسارعاً مع دخول التقنية الحديثة إلى الصناعة المصرفية.

- جاءت فكرة المصارف الإسلامية تطويراً للأعمال المصرفية الحديثة، وعودة بها إلى الجذور الأولى التي بدأت إبان ازدهار الحضارة الإسلامية، فقد عنى فقهاء المسلمين عناية فائقة بالمال وتنظيم المعاملات ووضعوا لذلك الأحكام والضوابط والعقود انطلاقاً من عقيدة الإسلام.

- تعد فكرة إنشاء مصارف ومؤسسات مالية إسلامية فكرة حديث، قامت بداية على مجرد إيجاد بديل لنظام المصارف التقليدية القائم على أساس الفائدة وعلاقة الدائن والمدين، وقد ولدتها عوامل اقتصادية واجتماعية، وقد ساعد في تحقيق الفكرة وإخراجها من الجانب النظري إلى الواقع التطبيقي عدة عوامل منها: تبلور الفكرة وطرحها في مؤتمرات وندوات، ومحاولات الباحثين - فقهاء وعلماء - لإيجاد بدائل للمؤسسة المصرفية التقليدية الربوية، إيماناً بعدالة الوحي الإلهي وكماله، فضلاً عن الإقبال الجماهيري والحكومي على تشجيع التجربة والتعامل معها.

- سوف يناقش الباحث الأسس والمعالم النظرية التي تأسست عليها المصارف الإسلامية، كما رآها الفقهاء وعلماء الاقتصاد والمفكرون وجسدتها التجربة.

وأهمها الأساس العقائدى، والطبيعة الاستثمارية والتنموية، والسمة الإيجابية، والمسئولية الاجتماعية، وتتضافر جميعها في تأصيل نظرية المصارف الإسلامية.

- ولتحديد المفاهيم التى يسير في إطارها البحث، فسوف يتعرض الباحث لتعريف المصارف التقليدية والإسلامية كدراسة مقارنة، تأخذ في الاعتبار الوظائف والخصائص والأهداف التى يتميز بها النشاط المصرفي في النظامين. ولقد أضحى النظام المصرفي مطالبًا بتقديم خدمات أكثر مما كان عليه الحال في الماضى بسبب التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية المتسارعة التى يشهدها العالم في ظل العولمة، فإن الأهداف والمجالات التى تعمل فيها المصارف هى التى تحدد مفهومها. فبينما نجد أن الوظائف التى تتميز بها المصارف التقليدية هى: العمليات والخدمات المصرفية، وإحداث الائتمان أو عملية خلق الودائع، وهو الشئ الذى يجعلها مؤسسة مالية تتاجر بالأموال ولا تتجر بها بهدف تعظيم الفائدة، فإن المصارف الإسلامية بمثابة طور جديد للأعمال المصرفية الحديثة، حيث تختلف آلياتها تبعًا لتنوع أدائها، مما يجعلها مؤسسات مالية واقتصادية واستثمارية وخدمية شاملة، لذا فإن الباحث سيتعرض في سياق ذلك إلى تعريف المصارف الإسلامية من منظور فكري [ مفاهيم فكرية ]، ومن منظور عملي [ مفاهيم عملية ]، ثم من منظور قانوني [ مفاهيم قانونية ] وهو طرح جديد لهذا البحث.

- أن علاقة المصرف بمتعامليه مختلفة تمامًا، إذ هى في المصرف التقليدي علاقة دائن بمدين أما في المصرف الإسلامى فهى علاقة تعاقدية، فلا مجال للفائدة وإنما الأساس هو عقد المضاربة والمشاركة، كذلك تجمع المصارف الإسلامية بين وظائف المصارف المتخصصة ومصارف الاستثمار ومصارف التنمية ومصارف خدمة المتعاملين، وهى شريك إيجابى في التنمية يشارك في تحمل المخاطر ولا يتاجر في الأموال وإنما يتجر بها، وهذا ما جعل للمصرف الإسلامى مفهومه الخاص والشامل، ولزم معه تدخل المشرع لتقنين نشاطه.

- سوف يتعرض الباحث إلى طبيعة مصادر الأموال الخارجية متمثلة في الأوعية الادخارية/ الإيداعات المتنوعة بالمصارف الإسلامية حيث يقوم المصرف الإسلامي بكل ما يقوم به المصرف التقليدي من عمليات في هذا المجال ولكن بأسلوب وعلاقة تعاقدية مختلفة في جوهرها عن المصرف التقليدي .

- ستم مناقشة مصادر الأموال واستخداماتها في النظام المصرفي الإسلامي مقارنة بالنظام المصرفي التقليدي، وذلك بالقدر الذي يساعد على فهم وإبراز الطبيعة الخاصة المميزة لموارد واستخدامات الأموال في النظام المصرفي الإسلامي . فهناك في كلا النظامين مصادر داخلية للأموال أهمها رأس المال والاحتياطيات والأرباح المرحلة، إلا أن هناك اختلافًا أساسيًا بينهما في حجم رأس المال والوعاء الربحي الذي يحسب منه الاحتياطيات، وبصفة عامة يتوقع أن يكون حجم رأس المال في المصارف الإسلامية أكبر منه في حالة المصارف التقليدية، وكذلك توجد مصادر خارجية أهمها الودائع بأنواعها، إلا أن العلاقة التعاقدية بين المصرف ومتعامليه مختلفة تمامًا، وتوجد قروض من المصرف المركزي وبنوك أخرى ضمن المصادر الخارجية في النظام التقليدي، بينما لا توجد تلك القروض ضمن مصادر المصارف الإسلامية، وزيادة على ذلك توجد حصة المصرف الإسلامي كمضارب في أموال المودعين، وذلك بناء على طبيعة العلاقة التعاقدية، بينما لا يوجد ذلك في المصارف التقليدية. وضرورة وجود في النظامين استخدام للأموال.

- وبينما أهم الاستخدامات في النظام التقليدي قروض وسلفيات وأصول سهلة التحويل إلى نقدية، وأوراق مالية، وخصم أوراق تجارية، واستثمارات مباشرة، نجد أن طبيعة الاستخدامات في النظام الإسلامي مختلفة، فلا توجد قروض وسلفيات وإنما أساليب وصيغ استثمارية مجازة شرعًا، ولا توجد أوراق مالية أو تجارية. والاستثمارات المباشرة جميعها تعتمد الأسس الشرعية للاستثمار. ونتيجة

لذلك فإن أهداف استخدامات الأموال تعتمد أهداف الإسلام في المال والاقتصاد.

- ولما كان الاستثمار هو الوظيفة الأولى للمصارف الإسلامية كاستخدام للأموال المتاحة لديها، إذ المال يقابله سلع وخدمات عكس النظام التقليدي مال يقابله مال، فسوف يتعرض البحث إلى مفهوم الاستثمار بقصد تنمية المال وزيادة الإنتاج، حيث يتأسس مفهوم الأداء الاقتصادي للمصارف الإسلامية على عملية توظيف المال وتشغيله، من خلال الأدوات الاستثمارية التي تعتمد عليها في إنجاز أعمالها. وسوف تتم دراسة مفهوم الاستثمار، والأسس الشرعية التي تحكم عقود وصيغ الاستثمار، وفي مقدمتها مفهوم الربا وأنواعه، وحكم كل نوع مدعماً بالأدلة وأقوال السادة الفقهاء، ثم العقود، فالأصل فيها الجواز ما لم يرد دليل شرعى معتبر يقوى على معارضة هذا الأصل، وأن الرضا أساس في صحة العقود، وحرمة الغرر، وأن الخراج بالضمان، والنهي عن بيع ما لم يقبض وعن ربح ما لم يضمن، ولغرض الإيضاح يضرب الباحث لذلك أمثلة تطبيقية من بعض الصيغ الاستثمارية الواردة في البحث لتلك الأسس الشرعية، ويصل الباحث إلى تطبيقات المال في نظام التمويل الإسلامى.

- سيتعرض البحث إلى خصائص الاستثمار من وجهة نظر شرعية حيث إن لكل نوع من الاستثمار خصائص سواء كان استثماراً مباشراً في شكله الفردى، أو شكل شراكة، أو كان استثماراً غير مباشر في شكل الشراكة بين رأس المال والعمل، ليستخلص بذلك أهداف الاستثمار في الإسلام.

- سيتعرض البحث إلى الصيغ الاستثمارية الأكثر شيوعاً في التطبيق بالمصارف الإسلامية - في أحد عشر مطلباً - ولكل بيئة اقتصادية ما يناسبها من تلك الأدوات، وتمثل هذه الصيغ والأدوات وأمثالها عنصراً جديداً ومتجدداً في العمل المصرفى، إذ إن المصارف التقليدية تستخدم صيغة واحدة هي صيغة

القرض أو التسليف وهى الصيغة التى لا تستخدمها المصارف الإسلامية، وإنما تستخدم صيغاً وأساليب أخرى، وهى من الكثرة بمكان بحيث تمثل سلة استثمار تضم الصيغ الاستثمارية التى يميزها الفقه الإسلام، ولكل منها مفهومها، وأساس تقوم عليه، وشروط تحكم العمل بها، وتكييف شرعى، ومعايير وآلية فى التطبيق، ومجالات فى الاستخدام، وإجراءات مالية ونتائج وعقود تنظم العمل بها، وسوف تعطى النتائج المالية لكل صيغة وزناً نسبياً لأوعية وأدوات الاستثمار، وتوضح أهمية ومكانة كل أداة فى سلة الاستثمار، وحجمها الاقتصادى فى النتائج المالية للمصرف ودورها فى خدمة المجتمع.

- تتفاوت نتائج كل صيغة استثمارية من حيث حجم المخاطر، ولا شك أن مخاطرة المصرف الإسلامى فى المشاركة والمضاربة كبيرة، وأن مخاطرته فى المضاربة أكبر؛ لأن المضارب لا يشارك بأى مال وعند الخسارة لا يتحمل إلا جهده، فى حين أن الشريك الآخر - أى المصرف - يتحمل من الخسارة بقدر نصيبه فى الشركة فيكون أحرص على عدم تحقق الخسارة، ولذلك كانت هذه الصيغة المهمة أقل استخداماً فى التطبيق من المراجحات والاستصناع والمؤاجرات والسلم ... وغيرها من الصيغ التى تقوم على المدائيات، وسوف يتضح ذلك من خلال تحليل البيانات المالية لميزانية أحد المصارف الإسلامية .

- هناك كتابات فقهية فى صيغ وأدوات الاستثمار البديلة - ولا تزال هناك صيغاً وأساليب استثمارية حفل بها الفقه الإسلامى - إلا أن أحدًا من الباحثين لم يتطرق إلى الجوانب التطبيقية التى تمثل فقه التجربة، وهو ما انفرد به هذا البحث .

- يمكن التأكيد على إمكانية تطبيق أحكام الفقه الإسلامى كأساس لوجود عمل مصرفى خال من التعامل بالفائدة، من خلال تطبيق أساليب شتى لتحقيق ذلك، سواء على مستوى مصادر الأموال أو من خلال استخدامات الأموال لتلبية

احتياجات التنمية الاقتصادية، وتنمية الثروات، وتلبية احتياجات المجتمع المختلفة.

- سوف يتعرض البحث إلى الكفاءة الاقتصادية التى يحققها نظام يقوم على المشاركة، التى تعتبر أساساً لنظرية المصارف الإسلامية، والتى من خلالها يمكن العمل على إزالة الآثار السلبية لنظام اقتصادى يقوم على الفائدة. وإذا ما أُلغى نظام الفائدة من الأداء الاقتصادى للمصارف وحل بدلاً منه نظام المشاركة، فهناك أدوات بديلة للسياسة النقدية تتماشى مع نظام اقتصادى يقوم على غير أساس الفائدة .

- سوف يتعرض البحث إلى أدوات وأساليب التدخل المباشر التى لا تتأثر بإلغاء نظام الفائدة، والتى يتم عن طريقها تدخل المصرف المركزى رقابياً بطريقة مباشرة وفعالة، لدعم الأدوات الكمية والنوعية، بغية تحقيق أهداف السياسة النقدية.

## ٢ - العرض الفقهي:

- تستند فكرة إنشاء مصارف إسلامية على أسس شرعية، واقتصادية، واجتماعية، وعقائدية مستمدة من الكتاب والسنة الإجماع، وتلك الثروة الفكرية التى خلفها فقهاء وعلماء الأمة.

- سيتم عرض الجوانب الفقهية للدراسة بأسلوب الفقه المقارن، وتقديم الإجماع فى كل الحالات على رأى الفقيه الواحد، وتجنب الخوض فى الخلافات الفقهية حتى لا يطول أمد البحث فى قضايا فرعية بالنسبة للموضوع.

- عدم الالتزام بالترتيب الزمنى للمذاهب الفقهية عند نقل النصوص أو الآراء الفقهية.

- سيتم إسناد كل رأى فقهي إلى صاحبه ومذهبه بالتحديد، منعاً للتسطيح فى الاجتهادات الفقهية.

- سيتم تعريف المصطلحات الفقهية لغة واصطلاحاً عند الفقهاء.

- سيتم ذكر أدلة المشروعية من الكتاب والسنة والإجماع.

## ٢ - التجرد في البحث:

- تحقيقاً لأمانة البحث العلمى المتجرد، سيتم عرض قضايا البحث بأسلوب المقارنة المستمرة بين النظامين التقليدى والإسلامى، واستخدام الحوار والمناقشة بتجرد تام، وكذلك عرض مراحل وآلية التطبيق كما هى فى أحد المصارف الإسلامية.

- يتم إيراد آراء العلماء والفقهاء والباحثين فى إطار منهج البحث وأهدافه، بأسلوب محايد، والتوفيق بين الآراء للخروج بنتائج يرحبها الباحث.

- يمثل رأى الباحث - فى المسائل التى يكون له فيها رأى أو ترجيح أو استنتاج - بيان أوجه الكمال فى النظام الإسلامى وإبراز مزاياه (وهى عقيدة الباحث).

- تم تحديد مشكلة البحث بعناية وتحديد المفاهيم التى يدور حولها النقاش.

## ٤ - الأمانة العلمية:

- يتم ذكر مصادر النقول، ونسبة الأقوال إلى قائلها، حتى ولو كانت نقلاً عن آخر.

- يتم فى حالة التدخل بالتصرف فى النص سواء بالاختصار أو الاختزال حيث يشار إلى ذلك بكلمة باختصار وعند أخذ المضمون فإنه يشار إلى ذلك بكلمة بتصرف.

- اختيار الباحث لأهم الفتاوى والتوصيات والاجتهادات الفقهية الصادرة عن علماء وباحثين وفقهاء، ومجامع علمية وهيئات فقهية، فى مرحلة ما قبل نشأة أول مصرف إسلامى، ثم مرحلة ما بعد النشأة من مصادرها كما هى بصيغتها دون تدخل فى النص.

## ٥ - أسلوب المناقشة:

- يتخذ الباحث أسلوب المناقشة والفروض والتساؤلات في عرض قضايا البحث والإجابة عنها، بغرض التفاعل مع النص والتعاشير مع الموضوع.

## ٦ - الآيات القرآنية:

- الآية القرآنية الكريمة التي يتم الاستدلال بها سيتم التنقيص عليها بوضعها بين علامتى تنقيص، ثم بيان اسم السورة، ورقم الآية، بوضعها بين قوسين بعد النص في نفس السطر إعلاء لقدرها بين المصادر.

## ٧ - الأحاديث النبوية:

- يتم ذكر نص الحديث في سياق الاستشهاد به والتفاعل معه بالقدر الذى يبرز الهدف من إيرادها، وأما تخريج النص ومصدره فيكون بهامش الصفحة مع المصادر الأخرى.

## ٨ - النتائج والتوصيات:

- سيتم الخروج من كل فصل بذكر نتائج البحث فيه والتي ستذكر بنهاية الفصل توطئة للولوج في الفصل التالى.
- وأما نتائج الدراسة فسوف تذكر بنهاية البحث ويليهما التوصيات التى هى ثمرة البحث.

## ٩ - الفهارس والمراجع:

- سيتم ترتيب الفهارس والمراجع وفق منهج سيتم الإشارة إليه فى أولها ، وسيتم إعداد:

- فهرس للآيات القرآنية وفق الترتيب المصحفى، مع ذكر رقم الآية، واسم السورة، ثم رقم الصفحة التى وردت بها تلك الآية فى سياق البحث.

- فهرس للأحاديث النبوية الشريفة مرتبة بأطراف الحديث مع تخريج كامل للحديث وتقديم رواية الصحيحين - البخارى ومسلم - على غيرهما، وذكر المصدر ثم ذكر رقم الصفحة التى ورد بها نص الحديث فى سياق البحث.
  - أما مراجع البحث فسيتم ترتيبها ترتيباً أبجدياً موضوعياً .
  - وأما كتب الفقه فسيتم ترتيبها على حسب المذاهب الفقهية المعتمدة ترتيباً زمنياً، ويلى ذلك كتب الفقه الظاهري والإمامي ثم كتب الخلاف ثم كتب فقهية عامة.
  - يلى ذلك كتب الاقتصاد ثم كتب المصارف ثم دراسات ورسائل وأبحاث.
- ١٠ - مصادر البحث:

سيتم ترتيب مصادر البحث على النحو التالى:

- إثبات المصدر أسفل الصفحة بترتيب اسم المؤلف، يليه نقطة، ثم عنوان المرجع، يليه نقطة، ثم الجزء أو المجلد، يليه فاصلة، ثم رقم الطبعة، يليه فاصلة، ثم اسم الناشر، يليه فاصلة، ثم بلد النشر، يليه فاصلة، ثم سنة النشر، يليه فاصلة، ثم رقم الصفحة يليه نقطة.
- إذا تكرر الاقتباس لاحقاً من مرجع سابق فإن كان تالياً لسابقه مباشرة، سيذكر اسم المؤلف يليه نقطة، ثم المرجع السابق يليه فاصلة، ثم رقم الصفحة. وإن لم يكن تالياً مباشرة فسيذكر اسم المؤلف يليه نقطة، ثم عنوان المرجع يليه نقطة، ثم مرجع سابق يليه فاصلة، ثم رقم الصفحة.
- إثبات الأعلام باسم الشهرة يليه الاسم كاملاً بين قوسين يليه نقطتان، ثم عنوان المرجع يليه نقطة، ثم إلى آخر ما ذكر بإثبات المصدر بعاليه. فإن تكرر الاقتباس من أحد الأعلام لاحقاً فسيشار إلى اسم الشهرة يليه نقطتان، ثم المرجع السابق يليه فاصلة، ثم رقم الصفحة، وذلك إذا كان تالياً مباشرة. فإن لم يكن تالياً ذكر عنوان المرجع بعد النقطتين يليه نقطة، ثم مرجع سابق يليه فاصلة ثم رقم الصفحة.

## \* الجزء الثانى :

- ويتناول الباحث فيه الملاحق المكملة وسوف يورد فى تلك الملاحق : أهم الفتاوى الشرعية، والاجتهادات الفقهية لعلماء، ومجامع فقهية، ومؤتمرات وندوات لمرحلة تبلورت فيها الفكرة - وقبل نشأة أول مصرف إسلامى - والتي تعد المرجعية الأولى التي انطلقت منها نظرية المصارف الإسلامية، وقامت عليها التجربة، ونماذج من اجتهادات المرحلة اللاحقة باعتبارها ذات طابع تطبيقى، ثم الإجراءات التنفيذية، وآلية العمل لكل أداة/ صيغة وردت بالفصل الثانى من المجلد الأول، والمجالات الاقتصادية التي تشملها صيغة الاستثمار، والمعالجة المحاسبية لها، وأهم نماذج العقود المستخدمة فى التطبيق.

- سوف يتم ذكر محتويات الجزء الثانى فى أوله ويشار إلى رقم صفحة الموضوع، وسيتم تقسيمه إلى تسعة ملاحق، وسوف يرفق بهذه الملاحق قائمة بالعقود والنماذج المطلوبة فى التطبيق العملى لدى أحد المصارف الإسلامية.

ولقد اجتهد الباحث فى التوصل إلى إجابات شافية لتساؤلات وفروض المشكلة التى قام عليها البحث، لبيان الأهمية الاقتصادية، والطبيعة الخاصة التى تميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية، والنتيجة عن خصوصية الوسائل والأساليب المصرفية المتبعة، مستهدفاً إيجاد توازن بين فقه النظرية [ فقه المعاملات ] وفقه التجربة [ التطبيق العملى ] بالتطبيق على بنك ديبى الإسلامى.

فإن أحسنت فتوفيق من الله عز وجل، وإن كان غير ذلك فبتقصير من نفسى، وإنى لأتضرع إلى الله العلى القدير أن يكسو هذا الجهد ثوب الإخلاص لوجهه، وأن يجعله بحلة القبول. فهو سبحانه خير مسئول وأكرم مأمول.

والله المستعان وهو ولى التوفيق